

التكليف الثالث

ممارسات صون التراث الثقافي غير المادي في تنزانيا: منظور وطني مقابل منظور محلي

Safeguarding Practices for Intangible Cultural Heritage in Tanzania:

National vs Local Perspectives

Richard Nandiga Bigambo

PhD Dissertation, University of Birmingham (2019)

قضايا بحثية 3

دكتور / محمد جابر الخولي

3rd assignment

Prepared by: Remah Khalil joban
PHD- 241000569

https://www.academia.edu/90770808/Safeguarding_practices_for_intangible_cultural_heritage_in_Tanzania_national_vs_local_perspectives



المتطلب

- دراسة وتحليل إحدى الدراسات الحديثة في مجال البحث من حيث:
- المنهجية المستخدمة والنتائج المتوصل إليها: تحليل المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة بالتفصيل، التصميم البحثي، أساليب جمع البيانات وطرق التحليل
 - مناقشة النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة: ارتباطها بالأهداف والفرضيات البحثية.
 - تقييم نقاط القوة والضعف في هذه الدراسة
 - مدى إمكانية تطبيق نتائجها في سياقك البحثي.

تحليل المنهجية المستخدمة في الدراسة

اعتمد الباحث "على المنهج النوعي (Qualitative Research Approach)، نظرًا لطبيعة الموضوع التي تتطلب فهماً عميقاً للظواهر الثقافية والسلوكيات الاجتماعية بدلاً من قياسها رقمياً. وقد أشار الباحث إلى ذلك بوضوح في الفصل الأول (ص.7) وفي الفصل الرابع (ص.80-84)، موضحاً أن هدفه هو استكشاف العلاقات بين السياسات الوطنية والممارسات المحلية في صون التراث الثقافي غير المادي. اختار الباحث تصميمًا نوعيًا مزدوجًا يجمع بين المنهج الإثنوغرافي ودراسة الحالة، حيث أتاح له التصميم الإثنوغرافي ملاحظة الممارسات الثقافية ومشاركة أفراد المجتمع في بيئتهم الطبيعية، بينما مكّنته دراسة الحالة من تحليل معمّق لحالتين تمثلان المستويين الوطني والمحلي. ويُعد هذا الدمج مناسباً لطبيعة الأسئلة التفسيرية التي ركزت على "كيف تمارس عملية الصون؟" و"ما الفجوات بين السياسة والممارسة؟".

تحليل المنهجية المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحث ثلاث أدوات رئيسية ل جمع البيانات (Data Collection):

1. المقابلات شبه المهيكلة (Semi-Structured Interviews) مع مسؤولي التراث وحاملي العناصر الثقافية.
2. الاستبيانات (Questionnaires) التي وُزعت على العاملين في مؤسسات الثقافة لتقييم وعيهم بسياسات الصون، وقد بلغ حجم العينة 123 مشاركاً (ص.7).
3. تحليل الوثائق الرسمية (Document Analysis)، مثل التقارير والسياسات الوطنية الخاصة باتفاقية اليونسكو 2003.
4. وقد تم تنفيذ البحث ميدانياً في منطقتي Songea و Bagamoyo بين عامي 2018 و 2019 (ص.91-93).
أما تحليل البيانات (Data Analysis Methods) فتم عبر تحليل المضمون (Content Analysis) والترميز الموضوعي (Thematic Coding) للمقابلات والملاحظات، بينما استُخدم برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبيانات بطريقة وصفية (تكرارات ونسب مئوية) كما ورد في الصفحات (93-96). ويعكس هذا الدمج بين التحليل النوعي والوصفي رغبة الباحث في دعم تفسيراته الكيفية بمؤشرات كمية محدودة.
بصورة عامة، تتسم المنهجية بالتماسك والملاءمة العالية مع أهداف الدراسة وأسئلتها، إذ سمحت بفهم معمق للفجوة بين المستويين الوطني والمحلي، غير أن ضعف استخدام التحليل الإحصائي يجعل النتائج أقرب إلى التفسير الوصفي منها إلى القياس الكمي.

النتائج الرئيسية ومناقشتها

استعرض الباحث في الفصل الخامس من دراسته، النتائج الميدانية المستخلصة من المقابلات، والملاحظات، وتحليل الوثائق، والاستبيانات. وقد جاءت النتائج منسجمة مع الأهداف والأسئلة البحثية، فقد كشفت عن فجوة واضحة بين السياسات الوطنية المعلنة لصون التراث الثقافي غير المادي والممارسات المحلية الفعلية. ففي حين تضع الدولة أطرًا تنظيمية منسجمة مع اتفاقية اليونسكو لعام 2003، فإن التطبيق على المستوى المحلي يبقى محدودًا بسبب ضعف الدعم المالي، ونقص الوعي المؤسسي، وضعف إشراك المجتمعات المحلية في صنع القرار. كما بيّنت النتائج أن المجتمعات المحلية تمارس الصون بطرق تقليدية فطرية من خلال نقل المعارف والطقوس شفهيًا، لكن هذه الجهود لا تُوثق ولا تحظى باعتراف رسمي. وخلص الباحث إلى أن مفهوم "الصون" ذاته يُفهم بشكل مختلف بين المستويين الوطني والمحلي؛ إذ تعتبره المؤسسات إطارًا إداريًا، بينما تراه المجتمعات ممارسة حياتية مرتبطة بالهوية الثقافية.

ارتبطت هذه النتائج بشكل مباشر بأهداف الدراسة الأربعة، فقد نجح الباحث في:

- تحليل السياسات الوطنية من خلال مراجعة الوثائق الرسمية (الهدف الأول).
- استكشاف الممارسات المحلية عبر المقابلات والملاحظات الميدانية (الهدف الثاني).
- تحديد الفجوة بين المستويين الوطني والمحلي استنادًا إلى البيانات النوعية والكمية (الهدف الثالث).
- صياغة توصيات عملية لتقوية الشراكة بين المؤسسات والمجتمعات (الهدف الرابع).

أما بالنسبة للفرضيات أو التوقعات البحثية الضمنية، فقد دعمت النتائج الفكرة الأساسية التي انطلقت منها الدراسة، وهي أن فعالية صون التراث الثقافي غير المادي تعتمد على التكامل بين المستويين الوطني والمحلي، وليس على السياسات المركزية وحدها.

تقييم نقاط القوة والضعف في الدراسة

تتميز دراسة بيغامبو (2020) بعدة جوانب قوة تجعلها نموذجًا متقدمًا في بحوث إدارة التراث الثقافي. أول هذه الجوانب هو تماسك المنهجية مع طبيعة الموضوع: فقد استخدم الباحث المنهج النوعي، وهو الخيار الأنسب لدراسة ظواهر ثقافية معقدة مثل الممارسات التراثية، أيضا تنوع أدوات جمع البيانات بين المقابلات، والاستبيانات، وتحليل الوثائق، ما منح البحث مصداقية عبر التثليث المنهجي (Triangulation). إضافة إلى أنه أظهر التزامًا أخلاقيا واضحا أثناء العمل الميداني، من خلال احترام السياقات الثقافية وضمان سرية المشاركين، وهو ما يعزز الثقة في النتائج.

أما جوانب القصور، فتتمثل في ضعف توظيف التحليل الإحصائي؛ إذ اقتصر على عرض التكرارات والنسب دون إجراء اختبارات استدلالية تظهر مدى الفروق أو العلاقات بين المجموعتين الوطنية والمحلية. كما أن العينة لم توزع بوضوح بين الفئتين، ما يُضعف القدرة على المقارنة الدقيقة. إضافة إلى ان التركيز على حالتين فقط (Songea و Bagamoyo) حدّ من التعميم الجغرافي للنتائج على بقية مناطق تنزانيا.

مدى إمكانية تطبيق نتائج الدراسة في السياق البحثي المحلي

من الممكن توظيف نتائج الدراسة بسهولة في السياقات العربية، خصوصًا في منطقة الخليج العربي، لما بينهما وبين تنزانيا من تشابه في التحديات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي. فقد أبرزت الدراسة أهمية الدمج بين السياسات الوطنية والممارسات المحلية لضمان فعالية عمليات الصون، وهي فكرة قابلة للتطبيق في المنطقة العربية التي تسعى إلى إشراك المجتمعات المحلية في مبادرات التراث، مثل الحرفيين والرواة والفنانين الشعبيين.

إن اعتماد الباحث على المنهج النوعي أظهر كيف يمكن فهم التراث بوصفه ممارسة حية مرتبطة بالهوية، وليس مجرد عناصر يجب حفظها في مؤسسات رسمية. هذا المنظور يمكن أن يُثري مشاريع التراث في الإمارات والسعودية، التي تركز على تمكين حاملي التراث المحليين وإدماجهم في صنع القرار الثقافي. كما أن توصيات الدراسة المتعلقة بضرورة التوثيق الميداني والتدريب المحلي تتوافق مع أهداف برامج مثل "التراث الحي" و"عام الحرف اليدوية".

إلا أن تطبيق نتائج الدراسة في السياق الخليجي يتطلب تكييف المنهج البحثي ليتضمّن أدوات كمية إضافية تتيح قياس مدى تأثير السياسات الوطنية على سلوك المجتمعات المحلية، نظرًا لاختلاف حجم المؤسسات ونطاق المبادرات بين تنزانيا والدول الخليجية.



Thank You